د. محمد العابدة
أستاذ القانون العام
جامعة القاضي عياض
كلية العلوم القانونية
والاقتصادية والاجتماعية - مراكش

القانون الدستوري : المؤسسات السياسية

- الجزء الأول -

الطبعة الأولى
نونبر 2024

الفهرس

مقدمة 7
المحور الأول:اصطلاح "قانون" وتنوع مدلولاته وأقسامه: Droit (Loi) «Quanoun» : 11
المبحث الأول - اصطلاح "قانون" وتنوع مدلولاته:..... 11
أولا- المفهوم القانوني العام: le sens juridique générale():..... 12
ثانيا - المفهوم القانوني الخاص: « quanoun » du mot restreint le sens juridique:14
ثالثا- المفهوم القانوني الشكلي: le sens juridique formel:..... 15
المبحث الثاني- أقسام القانون :..... 17
أولا- فروع القانون العام : Le Droit Public :..... 17
ثانيا – فروع القانون الخاص: Le Droit privé :..... 18
المحور الثاني -القانون الدستوري والقوانين الأخرى :..... 23
أولا- القانون الدستوري والقانون العام:..... 23
ثانيا- القانون الدستوري والقانون الخاص:..... 26
المحور الثالث- القانون الدستوري التطور وسؤال المنهج :..... 28
الفقرة الأولى- تطور القانون الدستوري:..... 28
الفقرة الثانية- القانون الدستوري وسؤال المنهج :..... 33
المحور الرابع – تعريف القانون الدستوري" Le Droit Constitutionnel " وأشكاله:. 38
أولا-تعريف الدستور Définition de la constitution :..... 39
ثانيا-شكل الدساتير Forme de constitutions :..... 43
المحور الخامس- مصادر القانون الدستوري :..... 54
المطلب الأول- العرف :..... 54
الفقرة الأولى- مكانة العرف في الدول ذات الدساتير المكتوبة :..... 55

الفقرة الثانية-العرف الدستوري وأركانه :..... 57
أولا -الركن المادي :..... 57
ثانيا -الركن المعنوي :..... 59
المطلب الثاني- التشريع :..... 60
أولا -الوثيقة الدستورية :..... 61
ثانيا -القواعد القانونية العادية :..... 62
المحور السادس - وضع الدستور وتعديله:..... 63
أولا- طرق وضع الدساتير Elaboration des constitutions :..... 63
ثانيا- نهاية الدستور:..... 76
المحور السابع - سمو الدستور ووسائل رقابة دستورية القوانين:..... 78
الفقرة الأولى- سمو الدستور :..... 79
أولا-السمو الموضوعي:..... 79
ثانيا-نتائج سمو الدستور:..... 81
الفقرة الثانية- الرقابة على دستورية القوانين Le contrôle de constitutionnalité: 84
أولا-المراقبة بواسطة أجهزة سياسية: Le contrôle par un organe politique : 85
ثانيا-المراقبة بواسطة هيئة قضائية: le contrôle par un organe juridictionnel : .. 87
المحور الثامن - رقابة دستورية القوانين بالمغرب :..... 96
الفقرة الأولى - تجربة الغرفة الدستورية: (1962 -1970 -1972) أحدث غرفة دستورية تابعة للمجلس الأعلى :..... 96
أولا- تأليف الغرفة الدستورية ومدة العضوية فيها:..... 97
ثانيا- اختصاصات الغرفة الدستورية في مجال مراقبة دستورية القوانين:..... 98
الفقرة الثانية - تجربة المجلس الدستوري:..... 99
أولا - تأليف المجلس الدستوري:..... 99
ثانيا- اختصاصات المجلس الدستوري:..... 100
الفقرة الثالثة - تجربة المحكمة الدستورية:..... 103

أولا- تشكيل المحكمة الدستورية:..... 103
ثانيا- اختصاصات المحكمة الدستورية:..... 104
المحور التاسع - مفهوم الدولة:..... 109
المطلب الأول-العناصر السوسيولوجية والقانونية للدولة:..... 113
الفرع الأول- العناصر السوسيولوجية للدولة: 113
الفرع الثاني- العناصر القانونية للدولة: 119
أولا- السيادة La souveraineté:..... 120
ثانيا- الشخصية القانونية للدولة Personnalité de l'Etat :..... 124
المحور العاشر –أشكال الدولة Les Formes de l'Etat:..... 126
المحورالحادي عشر- وظائف الدولة: 131
المطلب الأول - وظائف الدولة المبنية على المذهب الليبرالي:..... 131
المطلب الثاني : وظائف الدولة المبنية على المذهب الاشتراكي: 134
المطلب الثالث - وظائف الدولة المبنية على المذهب الاجتماعي:..... 135
المحور الثاني عشر- مدلول ومقومات الديمقراطية :..... 137
الفرع الأول - تعريف الديمقراطية: 137
الفرع الثاني- المواطنة كمقوم أساسي للديمقراطية:..... 139
المحور الثالث عشر- الانتخابات، المدلول والأشكال: 144
أولا- مدلول/مفهوم الانتخابات:..... 144
ثانيا- أشكال الاقتراع: 146
المحور الرابع عشر-الأحزاب السياسية :..... 153
المحور الخامس عشر- الجماعات الضاغطة :..... 162

هذا الكتاب يبحث في الظاهرة الدستورية التي تعتبر حتمية مجتمعية، وضرورة فكرية لتنشئة المواطن وتوعيته بحقوقه وواجباته، وإعداده الذهني والعملي لخدمة الصالح العام. لهذا، فإن علم القانون الدستوري، الذي ظهر خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، (وقد كان الإيطاليون أو من أدخل هذا العلم إلى معاهدهم، ثم انتقل تدريسه إلى فرنسا ليدرس كمادة من المواد الأساسية بكلية الحقوق بجامعة باريس سنة 1834، وفي سنة 1835 سمي من لدن مجمع اللغة الفرنسي اسم القانون الدستوري (Le Droit Constitutionnel) كعلم قائم الذات، ضروري لكل الشعوب والمجتمعات، فهو يسعى إلى الفصل بين الظاهرة الدستورية كعلم وفن، والظاهرة الدستورية الواقعية والملموسة التي تتطلب التقويم والتحديث والتطوير. وأيضا، يهدف إلى دراسة مبادئ القانون الدستوري وقواعده بهدف تطوير مواضيع هذا العلم، ومناهج تحليل إشكالاته.

يعتبر علم القانون الدستوري مجالا معرفيا دائم التطور، حيث يهتم بمختلف القضايا المرتبطة بقضايا الدستور والمؤسسات السياسية (النظرية العامة للقانون الدستوري، الدستور والمقتضيات الدستورية، الديمقراطية، مبدأ فصل السلط، المؤسسات السياسية، الأحزاب السياسية، جماعات الضغط، والرأي العام، المواطنة والمواطن، الحكومة، الانتخابات....). ويعتبر أيضا مدخلا أساسيا لفهم باقي مواد القانون العام: كالأنظمة الدستورية المقارنة، علم السياسة، والقانون الإداري والمالية العامة...

الثمن : 80 د

9 789920 293549